السبب لما كان ناقصا في الاصل كان ما ثبت في الذمة ناقصا
ايضا فعند مضي الوقت لا ينتقض بالكمال وايضا جعل كل
الوقت سببا بعد القوات لا يصح حتى كافر اسلم في اخر الوقت
لعدم اهليته للوجوب في جميع الاجزاء **ومن حكمه** اي ومن
حكم هذا النوع الذي جعل الوقت ظرفا له **اشتراطنية التعيين**
يعني تعيين فرض الوقت لانه ظرف يسع فيه غير فرض
المظروف **ولا يشترط التعيين بضيق الوقت** بان ضاق الوقت
ولا يسع فيه غير الواجب وفيه دفع لمن يتوهم ان الحكم ينتفي
بانتفاء السبب وسبب التعيين توسعة الوقت فاذا ضاق
الوقت وزال التوسعة ينبغي ان يشترط التعيين واجاب
بانه لا يشترط لان الحكم قد لا يزول بزوال السبب كالتخيير
في الطواف وعدم الشفوط هنا مر ذلك التعيين وممكن ان
يقال المعنى الموجب للتعيين عند السعة تعدد المشروع وذلك
باق عند الضيق فلا يشترط التعيين **ولا يتعين بالتعيين** اي
ولا يتعين بعض اجزاء الوقت بتعيين العبد نصا بان ينوي
عند هذا الجزء للسببية ويجوز الاداء الجزء او قضاء بان
ينوي ذلك **الا بالاداء** يعني بعض الاجزاء انما يتعين بانضمام
الاداء لان التعيين وضع الاسباب وليس ذلك للعبد
وانما له الاختيار في تعيينه فقلنا بان يؤدي في اي جزء
يريد **الا بالاداء** اي كما ان الحانث في اليمين له ان يختار في الكفارة
احد الامور من الاعتاق والكسوة والاطعام ولو عين احدها
لا يتعين بل له ان يفعل الاخر **كالحانث او يكون** الوقت
معيارا له اي مقدارا لذلك حتى يزداد بازدياده وينقص
بنقصانه **وسببا لوجوب كشهر رمضان** اما كونه سببا فلانه
اضيف اليه وقيل صوم شهر رمضان فان اضافة الصوم

الواجب

كالحانث

الشهر

الى الشهر دليل على سببيته لان الاصل في الاضافات اضافة المسبب
الى السبب لانه حادث به وقد يضاف الى الشرط مجازا لوجود
الحكم عنده وهو شرط لاداء ايضا الا انه لم يذكر لانه
عرف من كونه موقتا ان الوقت شرط لاداء خلاف كونه
سببا ومعيارا لان الوقت قد لا يكون سببا كما في المنذور
المعين ولا معيارا كوقت الصلاة ولهذا خصهما بالذكر
فان قلت السبب اما الشهر كله او جزء منه وهو اليوم
الكامل فستراه به ليلا يرد عليه الكافر اذا اسلم في
بعض النهار لا يجب عليه صوم ذلك اليوم مع ان شهود
جزء من الشهر حاصل قلنا الاول يلزم عدم جواز الصوم
في الشهر وانما المعيار تم وعلى الثاني لا يكون الاضافة
الى الشهر دليل السببية لان ما هو المضاف اليه ليس
بسبب وما هو سبب ليس بمضاف اليه والاضافة الى الجزء
غير مسموع قلت السبب الشهر كله كما اختاره الترجمي
ولكن ننزل منه الى جزء منه رعاية للمعيارية كما قلنا بمثله في
باب الصلاة رعاية للظرفية **فيصير غير متعينا** هذا نتيجة
كونه معيارا وسببا فلا يصير غيره مشروعا بوجه قوله
عليه السلام اذا انسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان **ولا**
يشترط نية التعيين اي نية كون صومه من رمضان وقال
الشافعي يشترط نية فرض رمضان لان وصف الفرضية
عبادة كاصل الصوم فيشترط النية بالوصف ليلا يلزم
الخبر في صفة العبادة كما شرطنا في اصله فلنا لما صار
الصوم متعينا في الزمان صار كالمتعين في المكان والاطلاق
في المتعين يعين فلا حاجة الى نية التعيين **فيجاب بمطلق**
النية اي يجزئ بمطلق نية الصوم كما اذا كان في الدار زيد وحده

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)